ماذا بعد تقارير الفشل الاستخباراتي؟

12-7-2004

والمتابع لعملية المراجعة تلك، قد يعتقد أن النتيجة المنطقية لهكذا مراجعات تكون بالاعتراف بالخطأ والانسحاب من العراق، ولكن قد يكون هذا إفراط في التفاؤل في غير محله لأن الأمر الآن لا يتعلق بمدى أخلاقية الحرب من عدمها بقدر ما يكشف عن قلق الغرب المتزايد من أن أجهزته المخابراتية ليست بالقوة التي تمكن من حمايته من الهجمات "الإرهابية".

بقلم أميمة عبداللطيف

مواد ذات علاقة

إصلاح أجهزة المخابرات الأمريكية: العيوب تطارد الحلول المقترحة!

قد تكون أهم نتائج تقرير لجنة الإستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي حول مدى صحة المعلومات الإستخبارية عن البرنامج النووي العراقي، وسبب الفجوة بينها وبين ما لم يعثر عليه على أرض الواقع في العراق من الأسلحة المزعومة ليس الفشل الاستخباري المريع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تجميع معلومات صحيحة حول أسلحة العراق، ولا لأنها ضخمت بل وأحيانا حرفت الدليل للتأثير على الرأي العام وتوجيهه نحو قبول فكرة الحرب على العراق، ولا هو عدم قدرتها على تجنيد عملاء عراقيين داخل العراق، ولا هو الإعتماد على روايات ملفقة لهاربين عراقيين، فكلها أمور كانت معروفة سلفا قبل صدور التقرير.

إنما النتيجة الأهم هي تلك التي توصل إليها بات روبرتس رئيس اللجنة، حيث قال: "إنه لو توافرت للكونجرس المعلومات الصحيحة فيما يتعلق ببرنامج العراق التسليحي لما سمح باستخدام القوة ولما وقعت الحرب ولما كان هناك غزو شامل، وإنما ربما شيء يشابه ما حدث في البوسنة أو كوسوفو". ولكن السؤال الأهم الذي يثيره تعليق روبرتس هو لماذا لم يحرص مشروعو الكونجرس على تفنيد الأدلة والتقارير التي قدمت لهم قبل الحرب قبل إعطاء موافقة تشريعية على الذهاب للحرب وغزو دولة ذات سيادة، فالمسئولية تتعدي المجتمع المخابراتي لتشمل النخبة السياسية الأمريكية جلها.

ولم يقتصر الجدل حول ما وصف بأنه "فوضى إستخبارية غير مسبوقة"، وإنما امتد ليشمل الحليف الأول بريطانيا، حيث تزامن صدور تقرير مجلس الشيوخ مع صدور تقرير آخر في بريطانيا بعنوان "تقرير بتلر"، الذي يتناول أيضا بالتحليل والنقد مراجعة المعلومات الاستخبارية التي كانت متاحة قبل الحرب والتي استخدمها السياسيون البريطانيون لتبرير شن الحرب ضد العراق وإقناع الرأي العام البريطاني بالحجج.

هذه التقارير تصب فيما يبدو –ولو ظاهريا- أنه بادرة لعملية مراجعة لفترة ماقبل الحرب على العراق من حيث المبررات التي سيقت والمعلومات الأستخباراتية التي تم الإعتماد عليها والتي حرفت أحيانا وضخمت أحيانا أخرى.

والمتابع لعملية المراجعة تلك قد يعتقد أن النتيجة المنطقية لهكذا مراجعات تكون بالاعتراف بالخطأ والانسحاب من العراق، ولكن قد يكون هذا إفراط في التفاؤل في غير محله لأن الأمر الآن لا يتعلق بمدى أخلاقية الحرب من عدمها بقدر ما يكشف عن قلق الغرب المتزايد من أن أجهزته المخابراتية ليست بالقوة التي تمكن من حمايته من الهجمات "الإرهابية". غير أن ثمة قراءة أخرى ترى بأنه بينما هناك ضعف ما تعاني منه الأجهزة المخابراتية الغربية، كما كشف التقرير، إلا أن حقيقة الأمر هي أنه حينما أرادت النخبة السياسية في كلا البلدين شن حرب ضد العراق، لم يجد ساسة البلدين حرجا أخلاقيا في الإعتماد علي معلومات مضللة ولا تشكل دليلا قويا بأي حال من الأحوال ربما لأنه على ما يبدو أن قرار الحرب قد كان معد سلفا ولم يكن تحالف بوش وبلير بحاجة لأي دلائل على كون العراق تشكل خطرا على أمن الغرب

-فكلاهما يعرف أنها حجة ليس أكثر-، وإنما كانا بحاجة لتسيس المعلومات التي قدمتها أجهزة المخابرات في البلدين وتقديمها بشكل يدعم أجندة الحرب.

التقرير الأمريكي الذي صدر في 511 صفحة بإجماع كل أعضاء اللجنة واستغرق حوالي سنة كاملة، قام خلالها فريق من المحققين مكون من 12 شخصا من البحث في حوالي 45 ألف وثيقة مخابراتية ومقابلة أكثر من 200 شخصية لم يكن سوى جزء من عملية تحقيق مستمرة، حيث إن هناك تقريرين آخرين من المقرر أن يظهرا بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر القادم. هنا تثار الشكوك، إذ بينما ذكر التقرير نصف الحقيقة فيما يتعلق بضعف الجهاز المخابراتي لأكبر دولة في العالم وعدم قدرته على جمع معلومات صحيحة، ليس هذا وحسب بل والمبالغة أيضا في تضخيم التهديد الذي مثلته العراق، إلا أن هذا التقرير يغفل الحلقة ربما الأهم في قصة الحرب ضد العراق وهو كيف أن تلك المعلومات التي وفرتها أجهزة المخابرات علي ضحالتها وضعفها قد استخدمت من قبل أركان الإدارة الحالية وعلي رأسهم الرئيس بوش ونائبه ديك تشيني؟، وإلي أي مدى بالغوا أحيانا في تضخيم المعلومات غير المؤكدة؟.

ومن المعروف أن تشيني ظل، في كل ظهور علني له، يكرر بثقة بالغة وجود علاقة قوية بين تنظيم القاعدة والنظام العراقي السابق. لقد ساهم تشيني بتصريحاته تلك في الإيهام بوجود علاقة أثبتت وكالة المخابرات الأمريكية أنها لم تتعد مستوى "الاتصالات" التي لم يكتب لها الاستمرار. ومن بين 45 ألف وثيقة لم يعثر المحققون على وثيقة واحدة تشير بشكل واضح لا لبس فيه إلى عملية إنتاج الأسلحة المحرمة أو غير القانونية، وبدلا من أن يراجع عملاء الإستخبارات الأمريكيين معلوماتهم، فضل مسئولو المخابرات

إرجاع النقص في إيجاد أي وثائق تثبت إمتلاك العراق لبرنامج نووي نشط إلى قدرة العراق المعقدة في الإنكار والخداع وليس بسبب أنه لا توجد وثائق بالفعل.
السيناتور الأمريكي ريتشارد ديربن عضو اللجنة، اعتبر بأن أمريكا وصلت إلى ما وصلت إليه بسبب قيام الإدارة بالترويج للمعلومات والمزاعم التي كانت تتفق وأجندة الحرب وكانت تمرر للصحافة ويرد ذكرها على لسان أعضاء الإدارة، بينما المعلومات والتقارير التي كانت تشكك بصحة هذه المعلومات ولا تدعم أجندة الحرب فكان يتم تجاهلها.
أهمية التقرير أنه فند كل مزاعم ما قبل الحرب بما فيها تلك التي رددها وزير الخارجية الأمريكي في جلسة مجلس الأمن الشهيرة والتي زعم فيها بأن العراق لديه معامل أسلحة بيولوجية متحركة وكانت مداخلته مصحوبة بصور أقمار صناعية غير واضحة ومكالمات تليفونية ثبت عدم صحتها. لقد كشف التقرير عن ماوصف بالفوضي المخابرية والخلل الفادح في عملية تجميع المعلومات، حيث لم يكن ثمة عنصر بشري واحد أو ما يعرف بـ Humanint على الأرض في العراق، بل ويوثق حالات وأمثلة من الفشل المنهجي لوكالات المخابرات الأمريكية وكيف أن الوكالة وقعت ضحية لما وصفه التقرير بـ groupthink أي عملية التفكير الجماعي مما جعل قادتها غير قادرين علي تصور أن العراق قد فكك برنامجه التسليحي، وكانت النتيجة أن تم التعامل مع الصور التي التقطتها الأقمار الأصطناعية باعتبارها دليلا لا يقبل الشك.
ربما الجزء الأهم هو انتقاد التقرير لما أسماه بالإعتماد على معلومات زودتها "وكالات المخابرات الأجنبية"، وإن لم يكشف التقرير عن أسماء بعينها إلا أنه من المعروف أن جهاز المخابرات الإسرائيلي كان من بين أهم تلك الوكالات الأجنبية التي أمدت المخابرات البريطانية والأمريكية بسيل من المعلومات التي ضخمت وبالغت في تصوير الخطر الذي يمثله البرنامج النووي العراقي وذلك بهدف حث كلا البلدين على إسقاط نظام صدام حسين.
وكشف بريان جونز المسئول السابق بهيئة المخابرات العسكرية البريطانية التي تزود وزارة الدفاع البريطانية بالمعلومات المخابراتية بأنه فوجئ بالدليل الذي قدمه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للجنة التحقيق البرلمانية بعد غزو العراق حول المعلومات المخابراتية التي لديه حول أسلحة الدمار الشامل، حيث زعم بلير بأنه كانت هناك "كمية من المعلومات والدلائل تأتي لمكتبي حول برامج تسلح صدام"، غير أنه على عكس ما يقول بلير، فإن جونز يكشف عن أنه منذ حرب الخليج الأولي لم تكن هناك معلومات متوافرة حول العناصر الكيماوية والبيولوجية التي أنتجها العراق" وبلير نفسه قال في تصريحات صحفية سابقة بأن أسلحة العراق "قد لا يتم العثور عليها أبدا"!
يصف روبرتس فشل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأنه "أسوأ فشل إستخباراتي في تاريخ الأمة الأمريكية" لأنه سوف يؤثر على الأمن القومي الأمريكي لأجيال قادمة "فمصداقيتنا تضاءلت ومكانتنا في العالم تراجعت ولقد عززنا كراهية عميقة لأمريكا في العالم الإسلامي".
إذا كان يمكن البناء على مقولة روبرتس والصورة القاتمة التي رسمها لمكانة أمريكا في العالم، وإذا كان هناك ثمة مراجعة حقيقية يقوم بها أركان النظام السياسي الأمريكي من مشرعين ونواب - حيث تطالهم المسئولية بصفة أساسية لقبولهم الإفتراضات دون طرح تساؤلات مهمة- ونخبة سياسية داخل وخارج الإدارة الحالية، فإن الاستنتاج الذي يبدو منطقيا هو أنه إذا كان قرار الحرب قد بني علي معلومات هي في أحسن الأحوال محرفة ومضخمة، فما هو مبرر بقاء 135 ألف جندي أمريكي في العراق الآن؟ وهل كانت الفوضى المتعمدة التي ترك العراق يرفل فيها طيلة الأربعة عشر شهرا بعد الغزو والإحتلال كانت دعوة مبطنة لجماعات العنف لأن ينقلوا حروبهم إلي العراق وبالتالي يكون هناك مبرر شرعي لوجود القوات الأمريكية؟. ألم يقل الرئيس بوش ويكرر في أحاديثه بأن العراق بات جزءا أساسيا من حربه ضد "الإرهاب" بسبب وجود القاعدة وأبو مصعب الزرقاوي في العراق، ولكن من الذي أعطى القاعدة سببا للوجود والبقاء في العراق هذا إذا كانت حقا موجودة هناك.
لا ينفي هذا التشكك أن هناك تساؤلات تطرح بجدية حول مرحلة ما قبل الحرب وأن ثمة مراجعة ما تتم، ولكن السؤال الأهم هو إلى أي نتيجة ستقود هذه التحقيقات والمراجعات، بمعنى آخر ما هي المحصلة النهائية غير الشعور بالإرتياح الأخلاقي، لأن هناك آليات ديمقراطية نشطة مازالت تحاسب وتنتقد النخبة السياسية علي قراراتها. ولكن في ماذا تفيد المراجعة؟ هل ستعيد أرواح 11 ألف عراقي حصدتهم آلة الحرب الأمريكية، بل ومازالت تعمل فيهم القتل وتشترك معها بعض جماعات العنف التي وجدت في العراق ملاذا أمنا تحت سلطة الاحتلال؟، أم هل ستعيد 135 ألف جندي أمريكي إلي بلادهم إلى غير رجعة.

إصلاح أجهزة المخابرات الأمريكية: العيوب تطارد الحلول المقترحة!

12-6-2004

ومع ظهور العيوب في كل الحلول المقترحة، فإن زخم الرغبة في الإصلاح قد يتبدد مثلما حدث غالبا في السابق، غير أن مشكلات الاستخبارات مع الوقت قد تصبح أكثر قبحا.

مواد ذات علاقة
استقالة تينت وفشل آخر للمنظومة المخابرية الأمريكية!
يبدو أن تراكم حالات الفشل وتواتر التحقيقات الرسمية الهادفة لتحديد الأخطاء أدت إلى تخبط الاستخبارات الأمريكية في وضع غير عادي لم يسبق له مثيل هذا العام، في خضم حملة انتخابية تشهد منافسة حامية.
في السابق كانت كل القضايا المثيرة للجدل بخصوص الاستخبارات ونوعية عملها تبقى ضمن قواعد البيانات المغلقة، مما يفسح

الطريق أمام إصلاحات ثانوية فقط في أفضل الأحوال. وهذا ربما ينطبق أيضا على الحالة الراهنة. هذا بالإضافة للتشابك بين الاستخبارات والقضايا السياسية في المسألة العراقية تحديدا.

في حالات سابقة، حين كانت الاستخبارات الاستراتيجية قضية سياسية قومية، كانت الولاءات الحزبية دوماً تعمل على إبقاء الجدل ضمن حدود معينة. فبعد بيرل هاربر، كشفت لجان تقنية وتحقيقات نيابية محاولات للتغطية على الأخطاء والاتهامات التي حاول النقاد استخدامها ضد الرئيس فرانكلين روزفلت في انتخابات 1944. لكن في الوقت الذي تكشفت ملامح الصورة كاملة، كان روزفلت قد مات وأميركا قد انتصرت في الحرب وتجاوزتها.

وفي حملة 1960 الانتخابية، اتهم جون كيندي إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور بأنها سمحت بظهور "فجوة الصواريخ" لصالح الاتحاد السوفييتي واعتمد في اتهاماته هذه على معلومات تبين أنها خاطئة، (كانت هناك فجوة بالفعل، لكنها كانت لصالح الولايات المتحدة). وفي أواسط السبعينيات أدت تحقيقات عامة إلى تعرية أخطاء قامت بها "السي آي ايه" و"الإف بي آي" وأصبحت محط اهتمام قومي في البلاد. غير أن الجدل الرئيسي يومها كان يدور حول العمليات السرية والانتهاكات الحكومية للحريات المدنية وليس دقة المعلومات والتحليلات الاستخبارية. هذه الفضائح المربكة للحقائق لطخت سمعة عدة إدارات من الحزبين. وكانت الردود على هذه الفضائح دوماً حملات تهدف للتخلص من هذه الممارسات أكثر مما تهدف تعزيز الكفاءة الوظيفية للاستخبارات.

وفي هذه المرة أدت هجمات 11 سبتمبر والحرب على العراق لحدوث توترات حزبية ومجموعة من التحقيقات الرسمية. ففي نهاية 2002، قالت اللجان النيابية المشرفة على الاستخبارات في تحقيقاتها المشتركة بخصوص 11 سبتمبر، والتي أسست بعدها "لجنة 11 سبتمبر" القومية المنفصلة برئاسة توماس كين الحاكم السابق لولاية نيوجرسي ولي هاملتون الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس.

كذلك وجد أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ أنفسهم وهم يتعاملون مع أسلحة الدمار الشامل العراقية غير الموجودة في أوائل 2004، يتجادلون حول ما إذا كانوا سيقيدون تحقيقاتهم بالأخطاء التي ارتكبها منتجو المعلومات الاستخبارية (مثل السي اي ايه) أم توسيعها لتشمل أيضا مستهلكي هذه المعلومات (المسئولين في إدارة بوش).

ثم تجادلوا بحدة حول مطالبة إدارة بوش بتقديم الوثائق التي تريد حجمها. ومن أجل احتواء العاصفة، اضطر الرئيس بوش في نهاية الأمر إلى تعيين لجنة للتحقيق في الأداء الاستخباري مع ضمان أن لا تظهر نتائج التحقيق إلا بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل.

بعكس التحقيقات السابقة التي سعت إلى ضبط فرط الحماس من جانب الوكالات الاستخبارية، فإن هدف التحقيقات الحالية هو جعل هذه الوكالات أكثر هجومية، وجعل الساسة يستخدمون نتائج هذه الاستخبارات على نحو أفضل.

أي أن الإنتاج الأفضل والاستهلاك الأفضل للمعلومات الاستخبارية هو القضية. وأولئك الذين يرغبون في تحقيق نقاط سياسية ضد الرئيس بوش لديهم الحافز الطبيعي للتركيز على سوء استخدام المعلومات الاستخبارية من جانب الرئيس وأعوانه، فيما يسعى أولئك الذين يريدون الدفاع عن الإدارة للوم البيروقراطية الاستخبارية على فشلها في توفير معلومات صحيحة.

هذا الأمر يجعل مسئولي الاستخبارات مضغوطين من الجانبين. فإذا ما دعموا مزاعم البيت الأبيض بأن أفعال الرئيس كانت صحيحة، فإنهم يجازفون بأن ينظر إليهم على أنهم دمى الإدارة، الذين يجب وضعهم في مكانهم الصحيح حالما يحدث التغيير في البيت الأبيض. لكن إن دافعوا عن أنفسهم ضد تهمة تضليل رؤسائهم وبأنهم قد قدموا المعلومات الصحيحة التي قوبلت بالتجاهل أو سوء التفسير، فإنهم يغضبون المسئولين الذين يعملون لصالحهم وبالتالي يحدون قدرتهم على العمل.

معظم الجدل الدائر حول الأخطاء الأخيرة ينتج عن الافتراض بأن إصلاحات كبيرة تعد ضرورية لمنع ارتباكات مشابهة في المستقبل. صحيح أنه يمكن إحداث عدد من "التعديلات" في جمع وتحليل وتوزيع المعلومات، غير أن ذلك ليس من صميم الإصلاحات الهيكلية الجذرية التي يبحث العامة عن حلول لها.

الفشل في اعتراض هجمات 11 سبتمبر ركز الاهتمام العام على السؤال عن الإنذارات، إن كانت موجودة، التي وفرتها الأوساط الاستخبارية مسبقاً عن احتمال حدوث الهجمات. وأهم كشف سياسي بهذا الصدد كان التقرير الاستخباري اليومي الذي قدم للرئيس في أغسطس 2001 وهو التقرير الذي يقدم للرئيس صباح كل يوم عن الاستخبارات الحساسة، والذي حذر من أن القاعدة ربما تهاجم باستخدام طائرة مخطوفة.

وهناك نقطة حساسة أخرى تتعلق بتسييس الاستخبارات في الشأن العراقي، هو تأسيس وزارة الدفاع لمكتب الخطط الخاصة الذي كان الهدف منه تقديم تحليلات مستقلة عن السي.اي.ايه بهدف دحض تحليلات التيار الاستخباري العام.

وقد اتهم النقاد المكتب الجديد في البنتاغون بإجهاض محاولات تقليص المخاطر عبر فرضه مفاهيم عقائدية مسبقة الصنع على عملية تفسير المعلومات الغامضة والانتقاء الاختياري للمعلومات الاستخبارية التي تدعم استنتاجاتهم المسبقة وإهمال غيرها ومحاولة تخويف الأجهزة المعتادة بإنتاج الاستخبارات وترويج مصادر مشبوهة وأحيانا غير ذات مصداقية لدعم دعوى الحرب.

ويرى عدد من المراقبين والخبراء أن الحديث عن إصلاح لن يقود إلى شيء إن لم يترجم إلى تغييرات هيكلية وعملياتية، إذ أن الكثير من موظفي الاستخبارات يشكو من "بيروقراطية" المؤسسة الاستخبارية، ويعتقدون أن هذه المؤسسة بأمس الحاجة لتسهيل حركة العمل فيها، هؤلاء يريدون القضاء على الطبقية والأسوار لجعل حجم المعلومات وتحليلها أسرع وأكثر دقة ولمسايرة الطبيعة الشبكية للأنظمة المعلوماتية في القرن الواحد والعشرين. وهو ما يتطلب –حسب رأيهم- تضخيم هذه الأجهزة الاستخبارية وليس تقليص حجمها، والرسالة التي يقدمها الاستياء من التقديرات الخاطئة بخصوص أسلحة الدمار الشامل العراقية، هي أن التحليلات يجب أن تكون أكثر دقة وحذرا وأن تتجنب القفز إلى الاستنتاجات التي تتطلب المزيد من الاختبارات أو الموازنات والتفكير إلى جانب التطور التنظيمي والبشري الذي لابد أن يكون مرافقا لها.

أكثر الاقتراحات التي يميل إلى إحداث تغيير بنيوي تتحدث عن استبدال منصب مدير المخابرات المركزية الذي كان ينسق عمل الأوساط الاستخبارية منذ عام 1947 بمنصب جديد أكثر قوة هو مدير الاستخبارات القومية، وهذا القيصر الجديد سيتخلص من المرتبة الثانوية لمنصب مدير السي.اي.ايه ليستطيع التركيز على إدارة كامل الوسط الاستخباري، وتحديدا الوكالات الخمس عشرة التي تتبع وزارات الحكومة مثل الخارجية والخزانة والطاقة وخصوصا الدفاع، وآخرون يريدون أيضا إعطاء مدير الاستخبارات القومية سلطة مباشرة أكبر على الوكالات الاستخبارية، في خطوة تقلص جوهريا دور البنتاغون في هذا الصدد "حيث توجد الآن حوالي 80

في المائة من ميزانيات ونشاطات الاستخبارات".
غير أن محاولة استرجاع وكالة الأمن القومي وغيرها من الوكالات المشابهة من وزارة الدفاع، ستحول الكونغرس إلى أرض معركة، وحتى لو نجحت المحاولة فإنها لن تقدم النتائج المرجوة بفعاليتها الكاملة. فالعسكريون لن يقبلوا بالاعتماد على وزارات أخرى لإنجاز وظائفهم الأساسية والتي تتضمن جمع الاستخبارات التكتيكية، كما أن السياسيين لن يتجاهلوا اعتراضات العسكريين حين يقولون أن ذلك يمثل تعريض فعاليتهم القتالية للمجازفة.
ومع ظهور العيوب في كل الحلول المقترحة، فإن زخم الرغبة في الإصلاح قد يتبدد مثلما حدث غالبا في السابق، غير أن مشكلات الاستخبارات مع الوقت قد تصبح أكثر قبحا.

استقالة تينت وفشل آخر للمنظومة المخابرية الأمريكية!

04-6-2004

"إن تينيت قد أجبر على ترك منصبه، إذ إن بوش كان بحاجة إلى كبش فداء ليتحمل مسئولية أخطاء الإدارة الأمريكية الخاصة بالفشل في توقع هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأيضا الادعاءات الخاصة بوجود أسلحة دمار شامل في العراق".

تكاد تتفق أغلب التحليلات والتقديرات أن استقالة جورج تينيت، مدير وكالة المخابرات الأمريكية، بمثابة "كبش الفداء"، لسلسلة الإخفاقات المتراكمة للإدارة الحالية، حيث استقال في أعقاب المعلومات الاستخبارية المزيفة التي قدمها للإدارة الأمريكية واستخدمت كمبرر لشن الحرب على العراق، وأعرب مدير الاستخبارات الأمريكية السابق ستانفيلد تيرنر عن اعتقاده بأن تينيت قد أجبر على ترك منصبه، إذ إن بوش –حسب تيرنر- كان بحاجة إلى كبش فداء ليتحمل مسئولية أخطاء الإدارة الأمريكية الخاصة بالفشل في توقع هجمات الحادي عشر من سبتمبر وأيضا الادعاءات الخاصة بوجود أسلحة دمار شامل في العراق.
وترى بعض الأوساط الإعلامية أن استقالة مدير وكالة المخابرات الأمريكية وسط تصاعد وتيرة المقاومة في العراق وتحذيرات جديدة من المسئولين من احتمال وقوع هجمات يشكل أول عملية ضخمة لإعادة تنظيم فريق الأمن القومي الأمريكي منذ تولي الرئيس جورج بوش مسؤولياته في البيت الأبيض.
وكانت بعض الأوساط الاستخبارية قد توقعت استقالة تينيت في أعقاب فشل الوكالة في توقع اعتداءات 11 سبتمبر. إلا أنه نجا من تلك العاصفة بدعم من بوش ونائبه ديك تشيني وتمكن من كسب تأييد المحافظين الجدد بعد أن نشرت السي اي ايه فرقا متخصصة في أفغانستان في أواخر 2001.
ويبدو أن تداعيات استقالة مدير المخابرات الأمريكية تتجاوز الولايات المتحدة لتصل شظاياها إلى المملكة المتحدة وبالتحديد المخابرات البريطانية، حيث سيضعها الحادث في دائرة الضوء. ذلك أن تينيت كان على اتصال وثيق بالمخابرات البريطانية، ويرتبط بعلاقة شخصية قوية بوزير الخارجية جاك سترو المعروف بأنه اطلع وكالة المخابرات الأمريكية بناء على طلب من تينيت على الأساليب التي تتبعها أجهزة المخابرات البريطانية في جمع المعلومات.
كما أن استقالة تينيت تأتي في وقت مربك تمر به الحكومة البريطانية التي عينت للتو جون سكارليت رئيس اللجنة المشتركة للمخابرات رئيسا جديدا لجهاز المخابرات البريطانية الخارجية ام آي 6. وتضيف التايمز أن سكارليت لعب دورا في المملكة المتحدة مماثلا للدور الذي لعبه تينيت في واشنطن.
والأهم في أمر الإستقالة أنها تزامنت مع تحقيق يجريه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي مع مجموعة من المسؤولين من أجل الكشف عن المسؤول عن إفشاء معلومات مخابراتية حساسة إلى أحمد الجلبي الحليف السابق للولايات المتحدة والمتهم بتمرير أسرار إلى ايران. كما أن مكتب التحقيقات ووكالة المخابرات الأمريكية بدآ باجراء تحقيقات في الضرر الذي ربما الحقه الجلبي بالأمن الأمريكي.